إيران .. قبضة حديدية في مواجهة احتجاجات مطلَبية!

جمعية مجموعة التفكير الإستراتيجي

مركز أفق المستقبل للإستشارات

مـدخــل

لم تكن إيران لتنظر للاحتجاجات الشعبية التي واجهتها منذ منتصف تشرين ثاني (نوفمبر) على أنها مجرد اندفاعات مطلَبية تحركها دوافع معيشية واقتصادية، وإنما تندرج في سياق الضغط على النظام، ومحاولات واشنطن تقويض قدراته الأمنية والعسكرية والسياسية.

وقد جاءت احتجاجات الإيرانيين متزامنة مع تصاعد المظاهرات والاعتصامات في لبنان والعراق، والتي استهدفت أيضاً حلفاء طهران وأذرعها في البلدين، وهو ما يعطي دلائل على عمق الأزمة التي يواجهها النظام الإيراني في المناطق التي اعتبرها خاضعة لنفوذه وتؤمن له إمكانية المناورة والدفاع عن نفسه خارج حدوده.

اندلعت أعمال الاحتجاج إثر رفع الشركة الوطنية للنفط أسعار البنزين (في ١٥ تشرين ثاني ٢٠١٩) بنسبة ٥٠ في المائة حتى حصة ٦٠ لتراً في الشهر، وبنسبة ٣٠٠ في المائة لمن يتجاوز هذه الحصة الشهرية التي تدعمها الدولة، ضمن حزمة إجراءات تستهدف الحدَّ من الدعم الحكومي (٦٣ مليار دولار سنوياً) لمواجهة تداعيات العقوبات الاقتصادية الأمريكية، وهو ما استنفر الطبقة الفقيرة في إيران، التي تتسع بشكل متزايد، وسبق لأغلب المناطق الإيرانية أن شهدت أعمال احتجاج متفرقة بسبب الأزمات المعيشية وإخفاق النظام فـي إيجاد حلول لها، لكنَّها لم تحظ باهتمامٍ إعلامي كاف.

يتمتع نظام الملالي بالخبرة في وأد الاحتجاجات التي واجهها على مدى أربعة عقود، ومنها ما عُرف بـ"الفتنة"، إثر عزل المرجع الديني حسين علي منتظري (١٩٢٢ - ٢٠٠٩) من منصب نائب الولي الفقيه عام ١٩٨٩، وهو الشخصية التي وصفت بالاعتدال وكان منافساً تقليدياً لآية الله الخميني (١٩٠٢ - ١٩٨٩) في زعامة إيران، وبعد عشر سنوات (١٩٩٩)، اندلعت موجة ثانية من الاحتجاجات انطلقت من جامعة طهران، بعد إغلاق صحيفة "سلام" الإصلاحية، أدت خلال ستة أيام إلى اعتقال أكثر من ألف طالب، حيث استخدمت السلطات العنف المفرط في مواجهة الطلبة.

وفي عام ٢٠٠٩ شهدت طهران ومدن أخرى أعمال احتجاج واسعة بسبب ما اعتبر تزويراً في نتائج الانتخابات الرئاسية التي أعيد فيها انتخاب محمود أحمدي نجاد لفترة رئاسية ثانية، مع خسارة مرشح الإصلاحيين مير حسين موسوي (خاضع للإقامة الجبرية منذ عشر سنوات)، واصطلح وقتها على تسمية الحراك بـ"الثورة الخضراء"، وشارك فيها قرابة ٥ ملايين شخص، قتلت السلطات منهم العشرات وجرحت المئات قبل أن تخمد تحركهم.

وفي كانون أول ٢٠١٧ اندلعت مظاهرات، كانت مدينة مشهد، ثاني أكبر مدن إيران، مسرحاً لها، قبل أن تتوسع إلى همدان وأصفهان وقم، على خلفية مطالب اقتصادية بعد زيادة أسعار عدد من المواد الاستهلاكية.

إلا أن مظاهرات تشرين ثاني ٢٠١٩ ربما تختلف عما سبقها نظراً للظروف الخاصة التي تعيشها إيران والعقوبات النوعية المفروضة عليها، وشعور النظام بأنه بات مستهدفاً على مستوى البقاء في معركة تخوضها قوى كبرى لإعادة تثبيت النفوذ في تلك المنطقة الحيوية من العالم، وهو ما سيحاول "تقدير الموقف" تناوله في نقاط.

المؤشــرات

السؤال الذي يطرح نفسه عند متابعة موجة الاحتجاجات في طهران، هل يمكن للسلطات أن تنجح في وأدها واقتلاعها كما فعلت سابقاً، أم أن المظاهرات ستتسع لتصبح حالة جماهيرية يضطر النظام للتعامل معها وتقديم تنازلات سياسية لها؟.

يمكن في سياق ذلك رصـــد جملة من المؤشرات التي تشكل دلائل على طبيعة الاحتجاجات وكيفية التعامل معها، والظروف الداخلية والخارجية لإيران التي ستساعد في التحكم أو التأثير بها.

١. تأتي الاحتجاجات الأخيرة في ظل عقوبات اقتصادية شديدة تواجهها إيران من قبل الولايات المتحدة، أدت إلى إضعاف أغلب القطاعات الاقتصادية، ومنها القطاع النفطي الذي يعتبر العصب الحقيقي للاقتصاد الإيراني، ولم تنجح محاولات النظام لاحتواء العقوبات وآثارها، مما جعل البلاد على شفير انهيار اقتصادي هو الأخطر منذ عام ١٩٧٩ (فقد الريال الإيراني ٦٠ في المائة من قيمته مقابل الدولار)، ورُغم إدراك المسؤولين أن أيَّ محاولة للمسِّ بحياة المواطنين (نسبة الفقر تزيد عن ٣٠ في المائة) ستؤدي لاندلاع ردة فعل عنيفة، إلا أن ذلك كان هو الخيار الأقل سوءاً من رؤية النظام يتداعى من الداخل بفعل الضغط الاقتصادي والعقوبات، مما دفع المرشد خامنئي مسنوداً بالحرس الثوري يعلن تأييده لإجراءات الحكومة التقشفية.

٢. تزايد متاعب النظام الإيراني والأعباء التي يواجهها في أماكن النفوذ، حيث أنشأ ميليشيات وواجهات سياسية وأمنية وإعلامية تتلقى الدعم منه، وهو ما شكل عامل استنزاف للخزينة الإيرانية، اتضح أثرها بعد العقوبات، حيث انخفض إنتاج النفط من ٣,٨٥ مليون برميل قبل العقوبات الأمريكية إلى ٢,١٩ مليون برميل في آب ٢٠١٩، (انخفض التصدير في المقابل بمعدل ٨٠ في المائة)، وبدا أن النظام لم يضع في حسابه الأيـام الحالكة التي قد يواجهها نتيجة تدخلاته المرفوضة في دول الجوار، ومباهاته بالهيمنة على عواصم عربية، حيث أدت سياساته أدت لعُزلة إيران عن محيطها الذي بدا مستعداً لتأييد أي إجراءات انتقامية ضدها.

٣. تأثير الاحتجاجات في العراق على إيران، حيث اعتبر حديقة خلفية لها للالتفاف على العقوبات من خلال التهريب والتصدير غير المشروع، إضافة إلى استنزاف الخزينة العراقية لحساب إيران، حيث يبلغ معدل التبادل التجاري المعلن بين البلدين ١٢ مليار دولار (تسعى إيران لرفعه إلى ٢٠ مليار)، تحصل طهران منها على أكثر من ٨ مليارات دولار، ويعتقد أن الاحتجاجات، وخاصة في المناطق ذات الكثافة الشيعية ستضرُّ بقدرة إيران على استمرار الاعتماد على العراق كأكبر شريك تجاري لها في المنطقة، وقد تؤدي للإضرار بقطاعات الزراعة والمواد الغذائية، حيث يعتبر العراق أكبر مستورد للمواد الغذائية من إيران.

٤. إصرار الولايات المتحدة على تشديد العقوبات على إيران ومؤسساتها المالية والمصرفية والاقتصادية، وتضييق هامش الاستثناءات المتاحة للدول التي تستورد النفط الإيراني، واحتمال دخول الاتحاد الأوروبي ضمن هذا المنحى بعد إعلان وكالة الطاقة الذرية أن الإجراءات الإيرانية الأخيرة بشأن تخصيب اليورانيوم تنتهك الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة ٥ + ١.

سيناريوهات

رغم إعلان القادة الإيرانيين أنهم نجحوا في إنهاء الحراك الشعبي الأخير، في ظل تعتيم كبير على المعلومات وحجب وسائل الاتصال، إلا أن إيران تواجه عدة سيناريوهات في التعامل مع موجات الاحتجاج المرتقبة كجزء من التداعيات الناجمة عن تداخل العوامل الداخلية والخارجية، والضغوط المتزايدة على الاقتصاد الإيراني ومحدودية الخيارات المتاحة للنظام لمواجهة حالة التردي المعيشي، وارتفاع معدلات الفقر وما يصاحبها من احتقان شعبي، حيث لم تعد عمليات التعبئة الداخلية/الدينية كافية لكسب صمتِ الرأي العام أو تحفيزه للصبر بعد ٤٠ سنة من وصول الملالي إلى السلطة في ظل ثورة شعبية.

١) سيناريو الاحتواء: وهو ما عملت عليه السلطات، مستندة إلى خبرتها في احتواء/كبت الاحتجاجات السابقة، واعتقال رموزها (بعضهم ما زال في السجن أو قيد الإقامة الجبرية)، ويستند ذلك إلى تجريم المحتجين وربطهم بالخارج (الولايات المتحدة والدول الرجعية)، ثم التضييق على شبكات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي مع استخدام مفرط للقوة على يد أجهزة الأمن المتعددة، دون الالتفاف إلى أي اعتراضات دولية أو حقوقية، وقد عملت السلطات على تطبيق هذا السيناريو منذ انطلاق أعمال الاحتجاج، وسعت إلى التقليل من آثارها بما فيها أعداد الضحايا، وإبراز أعمال "التخريب" للإشارة إلى وجود "مندسين" أو عناصر خارجية، ويبدو أن تيـار المرشد خامنئي مدعوماً بالحرس الثوري والأجهزة الأمنية يدعم هذا الاتجاه، حتى وإن اقتضى استخدام حدود قصوى من القمع والعنف ضد المحتجين، حيث تحدثت مصادر متعددة عن أن عدد القتلى تجاوز المئات في ظل إنكار رسمي.

٢) سيناريو التصعيد: وهو ما يسعى إليه المحتجون والدول/الأطراف المستفيدة من الاحتجاجات، كونه يساعدهم في الوصول إلى أهدافهم في الإصلاح/التغيير السياسي والاقتصادي، وإرغام النظام على تقديم تنازلات، وتتوفر لهذا السيناريو الفرصة في حال حصل المتظاهرون على دعم جماهيري أوسع، سواء من الطلبة أو الطبقتين الفقيرة والمتوسطة المتأثرتين بشكل مباشر من الإجراءات التقشفية والعقوبات الخارجية، إضافة إلى توفر دعم/غطاء دولي للمحتجين يتيح قدراً من الحماية لهم ويحول دون الفتك بهم، ويقتضي ذلك تحركاً نشطاً على مستوى منظمات حقوق الإنسان الدولية ومجلس الأمن وفرض عقوبات على شخصيات أمنية مسؤولة عن أعمال القمع، إلى جانب تشديد العقوبات الاقتصادية ومنع النظام من الإفادة من الموارد المتاحة لديه لتحسين أوضاعه الداخلية.

٣) سيناريو الانزلاق: ويتعلق بخروج الأمور عن السيطرة، وهو ما تعمل السلطات على تجنبه بأي شكل، كما لا ترغب به الدول/ الأطراف المستفيدة نظراً لتداعياته على الأمن الإقليمي، كما أن شيوع الفوضى في إيران ستكون له تأثيراته الواسعة على دول الجوار، وإذا كانت المؤشرات الحالية لا تشي بذلك إلا أنه لا يمكن استبعاد هذا السيناريو كلياً بالنظر إلى إصرار النظام على استخدام آلة القمع بحق المحتجين والقوى الإصلاحية، في مقابل تنامي حالة الاحتقان، مع الضغط الأمريكي على إيران مما يجعلها تواجه مصيراً قاتماً في ظل انحسار تأثير التيار البراغماتي في النخبة المتنفذة لحساب المجموعة ذات الخلفية الأمنية والعسكرية المحسوبة على المرشد والحرس الثوري.

الاتجـاه العـام

رغم إعلان الرئيس الإيراني أن بلاده تجاوزت أزمة الاحتجاجات، متهماً دولاً خارجية بالوقوف وراءها، ومحاولة السلطات عدم البوح بأرقام الضحايا الفعلية، وتسيير السلطات مظاهرات مؤيدة لها، وقطعها خطوط الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لمنع الناشطين من نقل الأحداث إلى الخارج، إلا أن المؤشرات تدل على أن الأحداث قابلة للدخول في موجة ثانية، وأن قدرة النظام على كبحها نهائياً لا تبدو متوفرة رغم استخدام مستوى عالٍ من العنف المفرط، في ظل تزايد تأثير العقوبات وعدم قدرة السلطات على حلِّ المشكلات الاقتصادية والمعيشية المتنامية بسبب الندرة المالية التي تعاني منها.

ويعطي الدعم الأمريكي الواضح للمتظاهرين (دعمُ وزير الخارجية مايك بومبيو الصريح)، وتدخل الأمم المتحدة بعداً دولياً للاحتجاجات، وقد لوحظ أن شعور إيران بالخطر دفعها لمحاولة التصعيد على الجبهة السورية بإطلاق صواريخ تجاه الجولان المحتل، وهو ما دفع إسرائيل للرد بقوة بقصف أهداف في محيط دمشق (٢٠ تشرين ثاني) شملت قواعد صواريخ ومقرات قيادة وسيطرة، كما قامت الولايات المتحدة بتحويل حاملة الطائرات "يو إس إس أبراهام لينكولن" (٩٠ طائرة مقاتلة ومروحية) نحو مياه الخليج العربي، وهي خطوة اعتبرتها موسكو مؤشراً على تصعيد عسكري محتمل.

يُعتقد أن التطورات داخل إيران ستُوظف أمريكياً لصالح الضغط على النظام، وتجريمه مع استخدامه مزيداً من العنف ضد المتظاهرين السلميين، والتلويح باستخدام القوة العسكرية في حال قررت طهران القيام بمغامرة، قد تطال أهدافاً حيوية في الخليج لتخفيف الضغط عليها في الداخل، وخلق حالة من الفوضى المشتركة لا تستهدف إيران وحدها.

ما زالت إيران على صفيح ساخن، ولم تغادر بعد مربع الأزمة، بل إن المؤشرات تدل على أنها تنغمس أكثر فأكثر في أزمة وجود، تطال النظام برمته، وهو ما قد يؤدي إلى نشوء تصدعات بنيوية ستدفع تيارات سياسية للنأي عن النظام، وتقديم نفسها بديلاً محتملاً له، يمكنه إنقاذ البلاد من الداخل وإنهاء عزلتها في المحيط والعالم، وهو ما يقتضي انتظار تطورات ومفاجآت أخرى قد تكون إيران على موعد معها.